الأمم المتحدة
A/HRC/39/72
الجمعية العامة
Distr.: General
19 July 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والثلاثون
١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بهام توم نياندوغا، الذي أُعد عملاً بقرار المجلس ٢٧/٣٦. ويسلط الخبير المستقل الضوء، في هذا التقرير، على التحسن التدريجي لسياق حقوق الإنسان، ويشير في الوقت نفسه إلى التحديات الكبيرة التي تحول دون الإعمال التام لحقوق الإنسان في الصومال. وتشمل التطورات الإيجابية عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتخلي الصومال عن الممارسة غير الإنسانية المتمثلة في الإعدام العلني في مقديشو للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام.

وتشمل التحديات العديدة المتبقية استمرار انتهاك الحق في حرية التعبير والرأي، سواء من جانب قوات الأمن الاتحادية أو قوات أمن الولايات، وانتهاك حقوق المشردين داخلياً، وعدم وجود إطار قانوني لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، والمأساة المتعلقة بحقوق الأطفال الذين اختطفتهم حركة الشباب، ثم استُعيدوا أو تمكنوا من الفرار. وما زال الصومال يطبق عقوبة الإعدام رغم قبوله للتوصيات المقدمة عام ٢٠١١ في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل باعتماد وقف اختياري لهذه العقوبة.

وتشمل التحديات الأخرى استمرار العنف الجنسي والجنساني، رغم حملات التوعية ورغم تنفيذ البيان المشترك بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي، الذي اتُفق عليه في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣. ولا تزال حركة الشباب تمثل تهديداً قوياً رغم أن قوات الأمن الوطنية الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ما زالت تقاتلها. وواصلت الجماعة أعمالها الإرهابية، كتنفيذها لتفجير ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في

مقديشو، الذي أسفر عن مقتل مئات المدنيين. وتستهدف الجماعة أيضاً الموظفين العموميين وتفرض خوات على السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وما زال الصومال يمر بمرحلة انتقالية في الحوكمة وعملية بناء السلام. وقد شهد حالات تقدم وكذلك انتكاسات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، شملت عزل مسؤولين كبار في الدولة. ففي غضون بضعة أسابيع، عُزل رئيس البرلمان ورئيس القضاة. واعتمد الصومال موقفاً محايداً إزاء أزمة الخليج، مما جنبه أي زعزعة محتملة لاستقراره بسبب صلاته التاريخية بالمنطقة وقربه منها.

وبينما اكتملت عملية تكوين الدولة عام ٢٠١٦، استمرت النزاعات الحدودية والمطالبات الإقليمية، ولا سيما بين أرض البنط وغالمودوغ. كما يوجد نزاع مستعر بين أرض البنط وأرض الصومال في منطقتي سول وسانا غ.

وفي المجال الإنساني، يلاحظ الخبير المستقل أن التشرد الداخلي تضاعف تقريباً. ويثني على الاستجابة الإنسانية لتفادي الخسائر في الأرواح بعد الجفاف عام ٢٠١٧. ويلاحظ أيضاً أن الأمطار الغزيرة والفيضانات غير المعتادة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، أدت إلى نزوح آلاف الأشخاص وتسببت في عدد من الوفيات في وادي نهر شبيلي وفي مقديشو، على التوالي.

ويحيط الخبير المستقل علماً بالتدابير التي اتخذتها بعثة الاتحاد الأفريقي، مثل تعيين موظفي حماية حقوق الإنسان، الذين سيعززون امتثالها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاتخاذها تدابير إضافية للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين والحد من الإصابات في صفوف المدنيين خلال عملياتها.

ويدعو الخبير المستقل إلى الإسراع في إنجاز عملية مراجعة الدستور. ويحث الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية على زيادة تعاونهما من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في الصومال.

ويختتم الخبير المستقل التقرير بتقديم عدة توصيات بشأن تحديات محددة، بينها توصية إلى المجتمع الدولي بضمان أن يستند السحب التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي إلى معايير وجداول زمنية واقعية وأن يُدرَّب الجيش الوطني الصومالي وتمويله وتجهيزه بشكل صحيح لتمكينه من ضمان الأمن الوطني. ويوصي كذلك بأن تصدق الحكومة الاتحادية على صكوك حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها وأن تنضم إلى الصكوك التي لم تنضم إليها بعد.

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٤
	ألف – المشهد السياسي والاجتماعي – الاقتصادي ومشهد حقوق الإنسان	٤
	باء – المؤتمر الدستوري الوطني	٤
	جيم – الاقتصاد	٥
	دال – التحديات	٥
ثانياً –	البعثة الى الصومال	٦
ثالثاً –	قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون مع آليات حقوق الإنسان	٧
	ألف – إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	٩
	باء – برنامج الصومال المشترك لحقوق الإنسان	٩
	جيم – تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون	١٠
	دال – محاربة حركة الشباب، والحالة الأمنية	١٠
	هاء – حرية التعبير	١١
	واو – متابعة الحق في حرية تكوين الجمعيات	١١
	زاي – حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٣
رابعاً –	الوضع الإنساني: النزوح الداخلي والجفاف وتأثير الفيضانات والاستجابات الإنسانية	١٣
خامساً –	حقوق الأطفال في الصومال	١٦
سادساً –	حقوق المرأة، ودور آليات العدالة التقليدية (الحير) وإقامة العدل	١٧
سابعاً –	أرض البنط	١٨
ثامناً –	أرض الصومال	١٩
تاسعاً –	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٢٠
عاشراً –	الصراعات بين العشائر وثقافة السلاح	٢٢
حادي عشر –	الاستنتاجات	٢٢
ثاني عشر –	التوصيات	٢٣

أولاً- مقدمة

١- يغطي هذا التقرير، المقدم من الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بهام توم نياندوغا، الفترة المنقضية منذ التقرير الذي قدمه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/62). وهو مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٣٦، الذي طلب فيه المجلس من الخبير المستقل مواصلة العمل عن كثب مع الحكومة الاتحادية الصومالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومع جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، والمجتمع المدني وجميع الآليات المعنية بحقوق الإنسان، ومساعدة الصومال على تنفيذ جملة أمور بينها التزاماته المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وقرارات مجلس حقوق الإنسان وسائر صكوك حقوق الإنسان وما يرتبط بها من تقارير دورية. كما طلب المجلس إلى الخبير المستقل تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين، وإلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ألف- المشهد السياسي والاجتماعي – الاقتصادي ومشهد حقوق الإنسان

٢- لا بد من الإشارة، كخلفية لهذا التقرير، إلى التقدم المطرد الذي أحرزه الصومال خلال العام الماضي، فقد استمر في تسجيل تحسن كبير في المشهد السياسي والاجتماعي – الاقتصادي والإنساني، ومشهد حقوق الإنسان، ما أدى إلى الاستقرار في جميع أنحاء البلد، باستثناء الهجمات الإرهابية المبلغ عنها. وكانت مشاركة رئيس الوزراء الاتحادي حسن علي خيري في اجتماعات منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا، التي عقدت في ٢٣-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، من العلامات البارزة لثقة المجتمع الدولي بالصومال. وواصل الصومال تعزيز عمليات السلام والمصالحة وبناء المؤسسات التي كانت سمة رئيسية من سمات عهد الحكومة الاتحادية الانتقالية التي شُكلت في آب/أغسطس ٢٠١٢. ومع ذلك، لا يزال الصومال، في عام ٢٠١٨، يواجه، رغم التقدم المحرز، العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان فيه.

باء- المؤتمر الدستوري الوطني

٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الحكومة الاتحادية في عملية اعتماد دستور دائم. ففي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، عقد الصومال في مقديشو مؤتمراً وطنياً بشأن بدء عملية مراجعة الدستور، وهو يعتزم وضع دستور جديد قبل إجراء انتخابات عام ٢٠٢٠ تحت شعار "شخص واحد، صوت واحد". وضم المؤتمر ممثلين عن البرلمان الاتحادي، والحكومة الاتحادية، والقضاء، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولجنة الحدود والاتحاد، والولايات الأعضاء في الاتحاد، والإدارة الإقليمية لبنادر، ومجموعات الشباب، والنساء، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات المهنية، وعلماء الدين، وممثلين عن صوماليي الشتات، وذوي الاحتياجات الخاصة، والشيوخ التقليديين، والمجتمع الدولي.

٤- وتعهد رئيس الوزراء بتقديم الدعم المالي والسياسي للعملية وأعرب عن أمله في أن يكون لدى البلد دستور جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وتعهدت الحكومة الاتحادية بتخصيص ٣ ملايين دولار للعملية وحثت المشاركين على إعداد وثيقة يمسك الصوماليون بزمامها ومن شأنها أن تضمن الوحدة الوطنية. ويثني الخبير المستقل على الحكومة الاتحادية لشروعها في عملية شاملة للجميع تضمن ملكية الصوماليين لعملية المراجعة. ومن المهم للغاية التوصل إلى اتفاق سياسي يحدد توزيع السلطات والموارد الاقتصادية والإيرادات حتى لا تُترك أي ولاية من الولايات الأعضاء خلف الركب. ولهذه الغاية، يشيد الخبير المستقل بالالتزام الذي عبر عنه المشاركون في المؤتمر.

جيم- الاقتصاد

٥- يواصل اقتصاد الصومال تحسنه وهو يحظى بتقييمات إيجابية من المؤسسات المالية الدولية. ووفقاً لبنك التنمية الأفريقي، سجل الصومال، بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، نمواً معتدلاً، بلغ في المتوسط نحو ٣,٤ في المائة. وفي عام ٢٠١٧، تباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى ما يقدر بحوالي ٢,٤ في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى الجفاف، لكن من المتوقع أن يرتفع من جديد ليبلغ ٣,٥ في المائة عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وكانت قطاعات البناء والاتصالات والخدمات المالية هي القطاعات المحركة الرئيسية لهذا النمو عام ٢٠١٧. واضطلع الشتات بدور رئيسي من خلال استثمار مبالغ مالية من الخارج والعودة بمهارات بالغة الأهمية. ومن المتوقع أن يكون انتعاش قطاع الزراعة وزيادة استثمارات القطاع الخاص وراء النمو المتوقع عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. كما يُتوقع أن يظل التضخم في حدود ٢,٧ في المائة عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٦- ولاحظ بنك التنمية الأفريقي أن الإنجازات الاقتصادية الرئيسية تشمل وضع خطة التنمية الوطنية الأولى للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، التي أوضحت أولويات إعادة بناء الاقتصاد والتنمية. وأتاح استمرار الاستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني في البلد التركيز على تنفيذ الخطة. ويجري تنفيذ برامج التنمية لإحياء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مثل قطاع التعليم، وكان من بين الإنجازات الأولية تسجيل المزيد من الأطفال في التعليم الابتدائي الرسمي[(١)].

دال- التحديات

٧- رغم التقدم المحرز، لا يزال الصومال، في عام ٢٠١٨. يواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية تؤثر على حالة حقوق الإنسان فيه. ولا يزال الإرهاب يمثل التهديد الرئيسي للسلام والاستقرار في البلد. وقد واصلت حركة الشباب هجماتها على السكان المدنيين، والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، وعلى قوات الأمن الصومالية، ووحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تعرض الصومال لأكبر هجوم إرهابي بالقنابل في مقديشو، قُتل فيه حوالي ٨٠٠ شخص. ولا يزال الصراع المستمر وما يتسبب فيه من خسائر في أرواح المدنيين، وانعدام الأمن يتصدر عناوين الأخبار.

(١) يبلغ عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة والمسجلين في المدارس الابتدائية، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وحزيران/يونيه ٢٠١٨، ٢ ٥٠٧ ٤٣٠ طفلاً.

٨- واجتاح الجفاف الصومال طوال عام ٢٠١٧ تقريباً. وطُرد المشردون داخلياً في مقديشو وحولها بالقوة من مستوطناتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتضررت أجزاء كبيرة من وادي نهر شبيلي ومقديشو من الفيضانات في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، وارتفع عدد المشردين داخلياً من ١,١ مليون إلى ٢,١ مليون بسبب الصراعات والظروف المناخية، مما أثر سلباً على حقهم في المأوى، وفي بيئة آمنة وصحية وعلى غير ذلك من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، ولا سيما الاحتياجات التغذوية والصحية.

ثانياً- البعثة الى الصومال

٩- اضطلع الخبير المستقل ببعثته الخامسة إلى الصومال في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٤ مايو ٢٠١٨[٢]. وقبل البعثة، أجرى مشاورات لمدة أسبوع في جنيف ونيروبي واجتمع بأعضاء مجلس حقوق الإنسان، والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن المنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الصومال. وأطلعهم على حالة حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية التي يتعين عليه متابعتها أثناء البعثة.

١٠- وناقش مع رئيس المجلس مشكلة نقص القدرات في الصومال، والحاجة إلى دعم الدول الخارجة من صراع مثل الصومال في تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان، وضرورة أن ينظر المجلس في طرق عملية بشأن كيفية تنفيذ التوصيات المقدمة إلى الدول الخارجة من صراع. وفي أعقاب البعثة، أطلع الخبير المستقل ممثلي المجموعة الإثنائية من أجل الصومال، في نيروبي، وأعضاء مجموعة أصدقاء الصومال والمجموعة الأفريقية، في جنيف.

١١- وتمثلت أهداف البعثة في ما يلي:

(أ) تقييم حالة حقوق الإنسان وقدرة الصومال على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات المجلس وغيره من آليات حقوق الإنسان؛

(ب) متابعة القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني ومدى تصدي القضاء لها، ولا سيما دور نظام الحير التقليدي، عند تناول موضوع حقوق المرأة؛

(ج) تقييم حقوق الأطفال في الصومال بشكل عام، ولا سيما معاملة الأطفال الذين استُعيدوا من حركة الشباب وأولئك الذين تمكنوا من الفرار من صفوفها؛

(د) تقييم جميع الجوانب الأخرى لحقوق الإنسان التي أَبلغ عنها سابقاً.

١٢- والتقى الخبير المستقل مع الوزيرة الاتحادية لحقوق الإنسان والنهوض بالمرأة، ووزير الشؤون الدستورية ووزير العدل، وكذلك مع وزيرتي حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة في كل من هيرشبيلي وغالمودوغ - وهما ولايتان من الولايات الأعضاء في الاتحاد لم يتواصل معهما في السابق. وفي أرض البنط، التقى وزير العدل، ووزير الشؤون الدينية وإعادة التأهيل، ووزيرة حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة، ورئيس القضاة بالنيابة والمدعي العام بالنيابة.

(٢) تمت البعثات السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧.

١٣- كما عقد الخبير المستقل اجتماعات مع قادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وكبار المسؤولين في بعثة الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثلين للشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني، وناقش معهم حالة حقوق الإنسان - استناداً إلى الأهداف المذكورة أعلاه - ودعم المجتمع الدولي للبرنامج المشترك لحقوق الإنسان، وهو دعم ضروري لتعزيز قدرة الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة الآخرين على حماية حقوق الإنسان.

١٤- وخلال الاجتماعات المختلفة، أُطلع الخبير المستقل على التقدم المحرز في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى التحديات الماثلة منذ تقريره السابق.

١٥- وعقد الخبير المستقل مباحثات مع مسؤولين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وحضر حلقة عمل نُظمت في نيروبي إلى جانب وزراء ومسؤولين في الحكومة الاتحادية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، تناولت إعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين استعيدوا من حركة الشباب وأولئك الذين تمكنوا من الفرار. وفيما يتعلق بمصير الأطفال استُعيدوا، شددت اليونيسف على وجوب التقيد بمصالح الأطفال الفضلى أثناء استعادتهم، وفرزهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتهم. وعملت اليونيسف والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية وقوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل حقوق الطفل عن كثب على فرز الأطفال المستعادين وتحديد سنهم. واعترفت جميع الأطراف بضرورة معاملة الأطفال المستعادين كضحايا، وليس كمقاتلين مسلحين، كونهم اختطفوا وجُندوا قسراً، وتعرضوا لعملية غسل أدمغة وأُجبروا على المشاركة في القتال رغماً عنهم.

١٦- واستفسر الخبير عن تدابير مكافحة الإرهاب التي تُنفذ عن طريق هجمات بطائرات دون طيار كوسيلة لمكافحة حركة الشباب. وشدد على ضرورة أن تضمن جميع القوات المشاركة في الصراع في الصومال احترام القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية واحترام حقوق الإنسان أثناء تدابير مكافحة الإرهاب ضد حركة الشباب من أجل حماية أرواح السكان المدنيين.

ثالثاً- قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

١٧- الصومال دولة طرف في خمسة من صكوك حقوق الإنسان الأساسية وفي البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد قدمت تقريرين إلى المجلس عن عملية الاستعراض الدوري الشامل عامي ٢٠١١ و٢٠١٦. وانضمت في عام ٢٠١٥ إلى اتفاقية حقوق الطفل. وبدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين، يقوم الوزراء المعنيون بحقوق الإنسان والنهوض بالمرأة على المستويين الاتحادي والإقليمي بتنفيذ بعض التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠١١، قبل الصومال ١٥٥ توصية من التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وخلال استعراض عام ٢٠١٦، قبل الصومال ١٦٨ توصية من التوصيات البالغ عددها ٢٢٨ توصية. وشددت التوصيات الواردة في الفقرات من ٩٨-١٤٤ إلى ٩٨-١٥٥ من تقرير الفريق العامل

المعني بالاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١١، على الحاجة إلى تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى الصومال لتمكينه من الوفاء بالتزاماته[٣]. ومع ذلك، لا تزال الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية تعاني من نقص الموارد البشرية والمادية، ما يعوق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وقد طلب الخبير المستقل، قبل البعثة، معلومات من الحكومة عن معدل تنفيذ قرارات المجلس التي قبلها الصومال، لكنه لم يتمكن من الحصول على هذه المعلومات بسبب نقص القدرات.

١٨- ولدى مناقشة مسألة القدرات، أشارت الوزيرة الاتحادية لحقوق الإنسان والنهوض بالمرأة إلى أن الأمور لم تتغير تقريبا منذ عام ٢٠١٧[٤]. فنقص المساحات المكتبية والحاجة إلى تدريب الموظفين يمثلان جزءاً من القيود الملحة التي يتعين على الوزارة أن تواجهها في مجال القدرات. وتضم الوزارة في الوقت الحالي ١٠٢ موظف، يساعدهم مستشاران، في خمس غرف من مبنى لا تملكه الوزارة. وتدفع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أجر أحد المستشارين فيما تم التعاقد مع الآخر لتقديم المشورة بشأن المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وهو يساعد في صياغة تقرير إلى لجنة حقوق الطفل. وقد أثار الخبير المستقل هذه القضية في تقارير سابقة.

١٩- وأبلغت وزيرة حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة في غالمودوغ الخبير المستقل بأن الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة أهملتا ولايتها. فغالمودوغ، وهي ولاية إقليمية أنشئت حديثاً، تفتقر إلى الخدمات الأساسية. ولدى الوزارة خمسة موظفين فقط، وقدرتها محدودة للغاية على جميع المستويات. وتشمل التحديات التي تواجهها غالمودوغ ارتفاع معدلات الأمية ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المراكز الصحية. واشتكت الوزيرة من أن الموارد التي استثمرها المجتمع الدولي في الحكومة الاتحادية لم تكن موزعة بالتساوي بين الولايات الاتحادية الأعضاء. وشددت على أن غالمودوغ بحاجة إلى المساعدة، لأنها تعتمد بشدة على تربية الماشية، التي تضررت بشدة من الجفاف. وقالت إن غالمودوغ تدعو إلى تخصيص موارد كافية لحكومتها. وهي تفتخر بكونها إحدى أكثر الولايات أماناً في الصومال، وقد حان الوقت لأن تستثمر الشركات في الولايات الإقليمية التي أنشئت حديثاً كما فعلت في مقديشو وغروي وهرجيسا.

٢٠- وألقت وزيرة حقوق الإنسان والنهوض بالمرأة في هرشبيلي الضوء على مشكلة الصراع بين العشائر، ولا سيما الصراع على الأراضي والمياه. وقد أدى ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي. ولاحظت أن عشائر الأقليات تعاني أكثر من غيرها لأن العشائر القوية تستولي غالباً على أراضيها، وتدمر الماشية محاصيلها قبل حصادها. وتجبي الحكومة الأموال من العشائر القوية، وهو ما يفاقم معاناة الضحايا ويتركهم بدون أي سبيل للجبر. وأكدت أن عشائر الأقليات لا تستطيع الوصول إلى العدالة لأنها لا تستطيع تحمل الرسوم القانونية، ما يجبرها على اللجوء إلى الزعماء التقليديين التماساً لحل. وقالت إن المساعدة القانونية غير موجودة. وأوصت بإعادة اعتمادها لمساعدة الضحايا.

(٣) انظر A/HRC/18/6.

(٤) انظر A/HRC/36/62، الفقرتان ٢٩ و٣٠.

ألف- إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٢١- خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشأت الحكومة الاتحادية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو أمر كان المجلس قد أوصى به منذ زمن طويل. واشتكى جزء من منظمات المجتمع المدني من أن العملية تفتقر إلى الشفافية والمصداقية وأنها ستكرس التركيبة العشائرية. واستفسر الخبير المستقل من السلطات عن هذا الموضوع فأُبلغ بأن العملية خضعت لإشراف مستشارين خارجيين، مما يضمن الإنصاف والشفافية والشمولية. ووفقاً للقانون، ينبغي أن تضم اللجنة ثلاث نساء من أصل أعضائها التسعة. وقد أُخضع جميع المترشحين لعضوية اللجنة لاختبار كتابي. وأعطت اللجنة الأولوية للجدارة، وهو أمر يضمن الشمول في عضوية اللجنة.

٢٢- ودرست اللجنة ٦١٥ طلباً. وفي النهاية، انتقت ٤٥ مرشحاً (١٧ امرأة و٢٨ رجلاً) أجرت معهم مقابلات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واختير من بينهم تسعة لعضوية اللجنة، بينهم أربع نساء وشخص واحد من ذوي الإعاقة. وفي وقت إعداد التقرير، لم يكن مجلس الوزراء قد انتهى بعد من الإجراءات اللازمة كي تبدأ اللجنة عملها. ويحث الخبير المستقل مجلس الوزراء على استكمال عملية إنشاء اللجنة واللجان الدستورية الأخرى، مثل لجنة الخدمة القضائية، ولجنة مراجعة الدستور، لتعزيز قدرة الدولة على ضمان احترام حقوق الإنسان.

باء- برنامج الصومال المشترك لحقوق الإنسان

٢٣- في شباط/فبراير ٢٠١٨، أطلقت الحكومة الاتحادية، وبعثة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف البرنامج المشترك لحقوق الإنسان لدعم ما تقوم به الحكومة الاتحادية في هذا المجال. ويهدف البرنامج إلى تعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق والمرأة من جهة والمؤسسات الأمنية والقضائية من جهة أخرى، من خلال تنفيذ أولويات خطة التنمية الوطنية، والتزامات الصومال بموجب الاستعراض الدوري الشامل وخريطة طريق حقوق الإنسان.

٢٤- ويهدف البرنامج، الذي يتمحور حول مجالين موضوعيين، هما التنمية المؤسسية والمشاركة الاجتماعية والمساءلة، إلى تمكين المجتمع المدني من مساءلة المؤسسات الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج الخمس المرتبطة بهذين المجالين المواضيعيين تتراوح بين تعزيز قدرة الوزارات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات على دعم منظمات المجتمع المدني، وتمكين أصحاب الحقوق - أي ممثلي النساء والرجال والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من الصوماليين - من المطالبة بحقوقهم.

٢٥- ويتطلب تنفيذ البرنامج مبلغاً قدره ٥ ٥٢٣ ٨٠٩ دولارات من دولارات الولايات المتحدة. وحتى الآن، لم يُخصَّص للبرنامج سوى مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار قدمته السويد. ومن خلال البرنامج المشترك، يمكن للمجتمع الدولي أن يقترح طرقاً عملية لمساعدة الصومال على بناء قدراته التقنية. وتنظر الحكومة الاتحادية نفسها في تخصيص أموال للبرنامج المشترك، رغم محدودية مواردها. ومن شأن هذه المساهمة أن تثبت ملكية الحكومة للبرنامج.

٢٦- وسيسهم تنفيذ البرنامج في جملة أمور بينها تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وسيسهم أيضاً في تنفيذ خطة التنمية

الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وسيعزز كذلك تطبيق سيادة القانون، وتنفيذ الإصلاحات القضائية والبرنامج المشترك بشأن تمكين المرأة وتدريبها على القيادة في المجال السياسي.

جيم- تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون

٢٧- أشار الخبير المستقل، في تقريره السابق إلى المجلس[٥]، إلى أن الإنجازات قليلة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون، وأن ثمة ضرورة عاجلة لبناء قدرات الموظفين الفنيين المعنيين بالعدالة وسيادة القانون.

٢٨- وقد صُمم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان لمعالجة هذه الحالة، لأنه يتناول مسألة تعزيز المؤسسات والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامجه للمحاكم المتنقلة، بينما لا تزال الظروف الأمنية تحول دون تشييد هياكل أساسية دائمة للقضاء في بعض أجزاء البلد. كما تقوم مجموعة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ببناء قدرات مختلف الموظفين المعنيين بتطبيق سيادة القانون.

دال- محاربة حركة الشباب، والحالة الأمنية

٢٩- كفلت القوات الوطنية الصومالية، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تحسين الحالة الأمنية في الصومال، ما أدى إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومن ثمَّ تعزيز الاستقرار وتقديم الخدمات الحكومية إلى الشعب الصومالي. وفي هذا الصدد، استكمل كبار قادة بعثة الاتحاد الأفريقي[٦]، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، خطتهم الانتقالية في الصومال بعد مداولات استمرت أسبوعاً. وقيَّم القادة حالة تنفيذ الخطة، التي تضمنت عمليات لطرد فلول حركة الشباب وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية، وفقاً لنص وثيقة هيكل الأمن القومي للبلد، التي توافَق عليها القادة السياسيون في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أكد المشاركون في مؤتمر أمني في مقديشو الحاجة إلى ضمان استناد سحب قوات الاتحاد الأفريقي إلى جداول زمنية واقعية وغير مصطنعة.

٣٠- وذكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال أن قوات الأمن الوطنية الصومالية بحاجة إلى دعم بالمعدات والأسلحة اللازمة وبوسائل التنقل اللازمة لتمكينها من أداء واجباتها. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير المستقل بإطلاق الاتحاد الأوروبي "مرفق السلام" بتكلفة ١٠,٥ مليار يورو (١٢,٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، الذي سيبدأ العمل في عام ٢٠٢١ لدفع تكاليف المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الفتاكة، للبلدان الشريكة في مناطق الأزمات مثل الصومال. وسيعمل هذا الصندوق بقوة، عندما يكون جاهزاً، على تعزيز قدرة القوات الوطنية الصومالية على قتال حركة الشباب وحماية البلد بعد انسحاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

---

(٥) المرجع نفسه، الفقرات ٤٠-٤٣.

(٦) www.amisom-au.org.

هاء- حرية التعبير

٣١- يشير الخبير المستقل إلى تحسن طفيف في حالة الحق في حرية التعبير والرأي مقارنة بالسنة السابقة، لكنه لا يزال يتلقى تقارير عن مزاعم تتعلق بحالات اعتقال تعسفي واحتجاز دون محاكمة ومضايقات وأعمال تخويف ترتكبها قوات الأمن وغيرها من الأجهزة بحق الصحفيين على مستويي الاتحاد والولايات. وتشير التقارير إلى أن عمليات الاعتقال والتخويف شائعة في بربرة، وهرجيسا، وغروي، وكيسمايو، ومقديشو، وغالكعيو، وبوصاصو، وبيدوا، وبلدوين، ولاسعانود، وجوهر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل أربعة صحفيين وأصيب ١٢، أكثرهم في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُقل ٢٢ صحفياً وتعرض ٨ لاعتداءات. ويُزعم أن بعضهم تلقوا تهديدات بالقتل أو سجنوا دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ثم أُطلق سراحهم دون أي تهم.

٣٢- وقُتل ثلاثة من الصحفيين الأربعة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في التفجير الأكثر فتكاً من بين التفجيرات التي ضربت مقديشو. وبالإضافة إلى ذلك، أُغلقت منظمتان إخباريتان إعلاميتان عام ٢٠١٧ وحُجبت ستة مواقع إخبارية في أرض الصومال بناء على أوامر من المحكمة، لنشرها مقالات اعتُبرت انتقادية للسلطات، أو بسبب نشر تقارير عن النزاع بين أرض البنط وأرض الصومال، وهو أمر يُعتبر قضية أمن دولة، وهو ما يعني في النتيجة تقييد وسائل الإعلام التقليدية ومواقع الإنترنت. واعتُقل صحفيون لنشرهم ما يُنظر إليه على أنه "أخبار مزيفة". وتنتشر ظاهرة الاعتداء على الصحفيين وتخويفهم ومضايقتهم وتهديدهم بالقتل دون عقاب.

٣٣- وفي مجال صياغة السياسات والتشريعات، لا تتضمن التعديلات المقترحة على قانون الإعلام المعروض حالياً على البرلمان الاتحادي أي توصيات من العاملين في وسائط الإعلام. وقد يفضي ذلك إلى قانون لا يفي بالمعايير الدولية. وعلى مستوى ولاية أرض البنط العضوة في الاتحاد، وافق البرلمان على التعديلات على قانون الإعلام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في حين شرعت سلطات أرض جوبا في مشاورات بشأن مشروع قانون إعلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

واو- متابعة الحق في حرية تكوين الجمعيات

٣٤- تابع الخبير المستقل قضية سبق الإبلاغ عنها تتعلق بوجود فريقين داخل الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين[٧]. واستفسر من الوزراء الاتحاديين وفريقي الاتحاد عن حالة تنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية) التي دعت فيها الحكومة، في جملة أمور، إلى الكف عن التدخل في شؤون الاتحاد وضمان الحق في حرية التعبير، وحماية الصحفيين من المضايقات والاعتقالات وأعمال الترهيب والتهديدات والاعتداءات، والتحقيق في اغتيال الصحفيين والتهديدات التي يتعرضون لها. أما وجود شخصين يدعيان قيادة الاتحاد فهو يشير إلى أن الأمر لم يُحل بعد. وتنقسم الحكومة الاتحادية بالتساوي حول هذه المسألة. وما بدأ كخلاف في قيادة

(٧) انظر A/HRC/36/62، الفقرات ٣٦-٣٨.

الاتحاد تحول إلى قضية نقابية تجتذب انتباه العالم عبر منظمة العمل الدولية، إذ أصدر البرلمان الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية أوامر وإعلانات ضد أحد قادة/فريقي الاتحاد.

٣٥- وسعى الخبير المستقل إلى التوسط في هذه القضية، أساساً كمسألة تتعلق بقيادة الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، وكذلك لضمان تنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية[٨]. ورأى الخبير المستقل أن جوهر المشكلة يتمثل في تحديد أي من الشخصين هو الذي انتخب أميناً عاماً للاتحاد بشكل قانوني. وعندما اجتمع الخبير المستقل بالشخصين المعنيين، طلب توضيحات بشأن ما يلي:

(أ) ما إذا كانت انتخاب كل منهما لمنصب الأمين العام قد تم وفقاً لقرار المحكمة العليا الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦؛

(ب) ما إذا كانت الانتخابات تتفق مع دستور الاتحاد.

٣٦- ولم تسفر الجلسة عن أي نتائج إيجابية لكنها أتاحت فقط تسليط الضوء على آراء ومطالبات الجانبين المتباينة بشأن شرعية كل منهما.

٣٧- وخلص الخبير المستقل إلى أن هناك بالفعل فريقين من الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين يعملان جنباً إلى جنب، ويهتم كل منهما بدائرة انتخابية مختلفة. وقد تلقى رسائل من كل منهما في أوقات مختلفة.

٣٨- ويرى الخبير المستقل أن الحل الدائم يتمثل في وجود أمينين عامين للاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين لأن في ذلك تنفيذا صحيحا لقرار المحكمة العليا الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. ويود الخبير المستقل تقديم ثلاث ملاحظات هامة في هذا الشأن هي التالية: (أ) تناولت المحكمة العليا الاجتماعين العامين اللذين عقدهما "الفريقان" المختلفان - في ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١١ و٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ - وأعلنت عدم شرعية الثاني وشرعية الأول، بما في ذلك انتخاب عمر فاروق عثمان؛ (ب) بما أن ولاية الاتحاد التي يحددها الدستور في ثلاث سنوات انتهت، قررت المحكمة وجوب إجراء انتخابات جديدة في غضون خمسة أشهر، يشرف عليها رئيس محكمة الاستئناف الإقليمية، للتحقق من شرعية المشاركين في الاجتماع العام ومن النتائج؛ (ج) تبين لاحقاً أن موظفي الاستخبارات والأمن الوطني عطلوا الاجتماع العام للاتحاد، الذي نظمه السيد عثمان في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٦، رغم مصادقة محكمة بنادر الإقليمية عليه. ومع ذلك، أبلغت الحكومة منظمة العمل الدولية بانتخاب قيادة جديدة للاتحاد في اجتماع عام في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦[٩].

٣٩- ومن الثابت في المحاضر أن منظمة العمل الدولية أشارت إلى تدخل الحكومة في شؤون الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين. وأكدت حق منظمات العمال في انتخاب ممثليها بحرية، باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لحماية مصالح العمال. وأشارت إلى ضرورة أن تتوقف السلطات العامة عن التدخل، بحيث يتمتع العمال بهذا الحق. وحثت منظمة العمل الدولية الحكومة على

(٨) انظر التقرير رقم ٣٨٠ للجنة المعنية بحرية تكوين الجمعيات، متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/gb/GBSessions/GB328/ins/WCMS_534575/lang--en/index.htm؛ والتقرير رقم ٣٨٣ المتاح على الرابط التالي: www.ilo.org/gb/GBSessions/GB331/ins/WCMS_592687/lang--en/index.htm.

(٩) انظر التقرير رقم ٣٨٠، الفقرات ٩١٤ و٩٢٤ و٩٢٦ و٩٣٥(أ).

الالتزام بقرار المحكمة العليا والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد واتحاد نقابات العمال الصومالية وضمان ممارسة القادة المنتخبين لولايتهم بحرية، إلى أن يقرر الأعضاء أنفسهم خلاف ذلك.

٤٠- والمسألة المتبقية هي معرفة ما إذا كان قد تم تنفيذ أمر المحكمة العليا، ومفاده عقد اجتماع عام يشرف عليه رئيس محكمة الاستئناف الإقليمية. وقدمت منظمة العمل الدولية توصية محددة تتعلق بضرورة الالتزام بقرار المحكمة العليا. ويؤيد الخبير المستقل الرأي القائل بأن الحكومة تمتثل لقرار المحكمة العليا وتوصيات منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، لم يجد في حُكم منظمة العمل الدولية أو أي مصدر آخر أي سجل لاجتماع عام انتُخب فيه السيد عثمان، عقب الاجتماع العام الذي عُقد في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، والذي جرى تعطيله. وقد شكل هذا التعطيل تدخلاً من جانب الحكومة، ولهذا السبب صدر توبيخ عن منظمة العمل الدولية. وبالنظر إلى عدم إجراء انتخابات سليمة بعد ذلك، يصح القول إنه لم تُجر انتخابات بحسب توجيهات المحكمة العليا. وقد حصل السيد عثمان على منصبه نتيجة لانتخابات ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١١، أي قبل صدور قرار المحكمة العليا. ولهذا السبب، يرى الخبير المستقل ضرورة إجراء انتخابات جديدة تحت إشراف المحكمة دون تدخل الحكومة، لحل مشكلة وجود فريقين. ولا يزال هذا الجزء من توجيهات المحكمة العليا دون تنفيذ.

زاي- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٤١- خلال اجتماع الخبير المستقل مع منظمات المجتمع المدني، برزت من بين القضايا الرئيسية مسألة عدم وجود إطار قانوني لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعانون في الصومال من حالات متعددة من التمييز والتهميش، مثل التمييز في إمكانية الوصول إلى فرص العمل. ولم ينضم الصومال بعد إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولم يعتمد تشريعات تنص على حقوق هؤلاء الأشخاص وحمايتهم. وقد لُفت انتباه الوزيرة الاتحادية لحقوق الإنسان إلى هذه المسألة، فذكرت أن الحكومة بصدد صياغة تشريع من هذا النوع وأنها ستصادق في الوقت المناسب على الاتفاقية.

رابعاً- الوضع الإنساني: النزوح الداخلي والجفاف وتأثير الفيضانات والاستجابات الإنسانية

٤٢- تابع الخبير المستقل، خلال بعثته، الحالة الإنسانية المزرية التي تؤثر على السكان المدنيين - والأشخاص المشردين داخلياً على وجه الخصوص - بسبب النزاع والجفاف والفيضانات الناجمة عن غزارة الأمطار. ولا تزال حالة حقوق الإنسان للنازحين حرجة للغاية، ومن هنا الحاجة إلى حلول دائمة ومستدامة.

٤٣- ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[١٠]، تأثر بالجفاف ما يقرب من ٦,٧ مليون شخص - أكثر من نصف السكان. وهُجِّر حوالي ٠٠٠ ٩٢٦ شخص يبحثون عن الإغاثة من المناطق المتضررة من الجفاف في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

(١٠) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والفريق القُطري الإنساني، خطة الاستجابة الإنسانية: كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨(٢٠١٧). متاحة على الرابط التالي: www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/20180206_somalia_humanitarian_response_plan.pdf.

وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المشردين داخلياً في عام ٢٠١٧ من ١,١ مليون إلى ما يقدر بحوالي ٢,١ مليون. وأتاحت جاهزية المجتمع الدولي استجابة إنسانية أدت إلى تفادي المجاعة وخسائر هائلة في الأرواح من خلال اتخاذ تدابير مبتكرة، بينها استخدام التحويلات المالية الإلكترونية ونظام القسائم بدلاً من تسليم السلع، ما أتاح للسكان المتضررين الحصول على المساعدة في الوقت المناسب. وعززت هذه الإجراءات الاقتصاد المحلي، وقلصت عدد الأشخاص الذين يتحكمون بقرار الحصول على الخدمات، وقضت على الفساد. ومن دون اتخاذ تدابير طويلة الأجل، ستظل المجاعة خطراً يلوح في الأفق في السنوات المقبلة. ويثني الخبير المستقل على المجتمع الإنساني الدولي لما بذله من جهود لإنقاذ حياة الناس خلال فترة الجفاف عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، تسلط خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ الضوء على الحاجة إلى مواصلة جهود إنقاذ حياة البشر بمستويات مماثلة لعام ٢٠١٧.

٤٤- وطلبت حكومة الصومال الاتحادية إنشاء إطار لتقييم آثار الجفاف والاحتياجات والتأقلم والتعافي بعده، في آب/أغسطس ٢٠١٧، لتحديد الأسباب الجذرية للجفاف المتكرر ووضع استراتيجية للتعافي في الأجل المتوسط ولقابلية التأقلم في الأجل الطويل. ويتواءم التقييم والإطار مع خطة الاستجابة الإنسانية، وخطة التنمية الوطنية، والسياسة الوطنية لإدارة الكوارث، ويدعمهما البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٤٥- ومن الأهمية بمكان تمويل إطار تقييم آثار الجفاف والاحتياجات والتأقلم والتعافي بعده في الوقت المناسب. ومن أجل خلق قوة دافعة لتمويل الشركاء، ينبغي أن تضخ الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الأعضاء في الاتحاد في المقام الأول موارد محلية في هذه الخطة من أجل تعزيز ملكيتها لها.

٤٦- ووفقاً لشبكة رصد الحماية والعودة[١١] التي تديرها المفوضية، تمكن الصومال من تفادي المجاعة والوفيات في فترة الجفاف، لكنه عانى من أمطار غزيرة وفيضانات وإعصار/عاصفة أسفرت عن وفيات وأضرت بسبل العيش، والثروة الحيوانية، والمأوى، والبنى التحتية الرئيسية في جميع أنحاء الصومال. وفي غضون بضعة أسابيع، شهد الصومال هطولاً لأمطار هي الأكثر غزارة منذ أكثر من ثلاثة عقود. وفي بداية الفيضانات في أوائل أيار/مايو ٢٠١٨، زار رئيس الاتحاد يرافقه ممثلو المجتمع الدولي المناطق التي ضربتها الفيضانات في بيليتوين لتقييم الأضرار وتقديم الدعم المعنوي والمادي.

٤٧- وقد تضرر من الفيضانات حوالي ٧٦١ ٧٩٤ شخصاً في الولايات الجنوبية والوسطى، وتشرد أكثر من ٣٣٥ ٢٣١ شخصاً بصورة مؤقتة. وفي المجموع، أُبلغ عن مقتل ٢١ شخصاً، بينهم ٩ في ولاية هيرشبيلي، و٤ في ولاية أرض جوبا و٨ في منطقة بنادر. وفي ولاية غالمودوغ، تضرر أكثر من ٢٠٠ ٧ شخص، وتشرد ما يقرب من ٢٤٨ ٥ شخصاً بصورة مؤقتة. وزادت الفيضانات في عدة مناطق خطر تفشي الأمراض المعدية المنقولة بالماء، مثل الملاريا والإسهال المائي الحاد/الكوليرا.

٤٨- ولم يؤمن سوى ٢٥ في المائة من الأموال اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تقدر بحوالي ١,٥ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت التحديات

(١١) https://reliefweb.int/report/somalia/ocha-somalia-flash-update-6-humanitarian-impact-heavy-rains-25-may-2018.

اللوجستية تعيق وصول المساعدات والاستجابة الإنسانية في العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، أطلقت حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، نداء لجمع ٨٠ مليون دولار. ويهدف النداء إلى تزويد السكان المتضررين بالمساعدة الفورية وتفادي أزمة إنسانية أوسع نطاقاً، مع السعي إلى الاستفادة من الإمكانات الزراعية التي توفرها الأمطار من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بفعل الجفاف الذي طال أمده.

٤٩- وتضاعف عدد المشردين داخلياً في الصومال منذ التقرير السابق لعدة أسباب أهمها الظروف المناخية، وكذلك بسبب استمرار الصراع، ما يجعل الصومال أحد بلدان العالم الأكثر معاناة من أزمات النزوح[١٢]. وفي المجمل، عاد ٥٠٠ ١٠٨ لاجئ صومالي من اليمن، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بسبب الصراع الدائر هناك. وفي غياب المستوطنات الرسمية، يميل المشردون داخلياً والعائدون من اللاجئين إلى الانضمام إلى المستوطنات القائمة والمزدحمة أو إلى المواقع المؤقتة التي أنشئت في المدن والمناطق المحيطة بها، ما أدى إلى وجود نصف الصوماليين المشردين داخلياً في مقديشو وبيدوا وحولهما.

٥٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، هُدمت المستوطنات غير الرسمية الموجودة حول مقديشو، التي كانت تتمتع بالبنى التحتية الأساسية وبإمكانية الحصول على دعم إنساني دولي كبير، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وقبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حدثت عمليات إخلاء جماعي في آذار/مارس ٢٠١٥، حيث تم إخلاء ٥٠٠ ٣ أسرة - ضمت ٤٢١ ١٢٣ فرداً - من منطقة كم ١١ في مقديشو. وفي المجموع، طُرد ٥١٠ ١٤٣ أشخاص في عام ٢٠١٦ و٦٨٢ ١٥٣ شخصاً عام ٢٠١٧. وفاقمت عمليات الإخلاء القسري أزمات الحماية والنزوح التي يعاني منها الصومال. ولا يستطيع النازحون الحصول على حقوقهم الأساسية أو المطالبة بها، ويرجع ذلك أساساً إلى اختلال في توازن القوى بينهم وبين الأطراف التي تنفذ عمليات الإخلاء. واستقر النازحون على أراض خاصة وحكومية لا يتمتعون فيها بحيازة دائمة أو بضمانات أمنية. وفي مقديشو، فاقم الطلب المتزايد على الأراضي الخاصة والعامة منذ انسحاب حركة الشباب الصعوبات التي يواجهها المشردون داخلياً وسكان المناطق الحضرية الفقيرة في العثور على الأراضي التي لا يوجد فيها خطر إخلاء.

٥١- وفي عام ٢٠١٦، وضعت الحكومة الاتحادية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية ومجتمع المانحين، مبادرة الحلول الدائمة، وهي نهج متكامل وشامل لإعادة إدماج المشردين داخلياً، تماشياً مع خطة التنمية الوطنية، بوصفها إطاراً جماعياً لتحديد أسباب النزوح واستمراره لفترة طويلة، ومواءمة الحلول والنهُج والبرامج الشاملة والجامعة. وتروج هذه المبادرة لنهج قائم على الحقوق والاحتياجات وتشرك في الوقت نفسه الشركاء في المجال الإنساني ومجالات التنمية والسلام وبناء الدولة تحت إشراف السلطات الحكومية، في ظل احترام المعايير الدولية. وهذا النهج هو مبادرة سياسة محلية تهدف إلى معالجة مشكلة التشرد المزمنة في الصومال. واستناداً إلى المبادئ المذكورة أعلاه، ورغم استمرار الوضع الإنساني الهش، الذي أعاق التقدم في تطبيق النهج، تحققت إنجازات كبيرة في مجالات عدة، بينها ما يلي:

(١٢) https://www.uninsomalia.org/durable-solutions-initiative.

(أ) الحوار بشأن السياسات والتنمية؛ (ب) الخطط والبرامج المشتركة؛ (ج) التنسيق؛ (د) إنشاء قاعدة أدلة.

٥٢- ويعيق تخلف الإطار التنظيمي، وضعف بيئة الحماية، وعدم الوعي بالحقوق وصول المشردين داخلياً إلى العدالة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقَّع الصومال على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، التي تحدد حقوق المشردين والمسؤولية الأساسية للسلطات الوطنية في حماية تلك الحقوق وضمان الاستجابة في حالات النزوح، لكنه لم يصادق عليها بعد.

٥٣- ويحث الخبير المستقل الحكومة الاتحادية على الالتزام بخطة التنمية الوطنية ومبدأ النُهج المتكاملة والشاملة من أجل حماية الحقوق الأساسية للمشردين داخلياً والامتناع عن الإخلاء القسري التعسفي. كما يحثها على ضمان الحماية القانونية لضحايا الإخلاء القسري، من خلال ضمان حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة، وسبل الانتصاف، وتخصيص أراض بديلة لمستوطناتهم.

خامساً- حقوق الأطفال في الصومال

٥٤- كان من بين أهداف بعثة الخبير المستقل إلى الصومال تقييم حالة حقوق الإنسان للأطفال بشكل عام، ولا سيما مصير الأطفال الذين استعيدوا من حركة الشباب. وبالإضافة إلى اختطاف الأطفال، يمثل الإقصاء الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والفقر والبطالة والتطرف، والتلقين العقائدي المستمد من إيديولوجيا متطرفة عنيفة، جزءاً من الأسباب الجذرية الرئيسية لتجنيد الشباب في حركة الشباب. وقد اختطفت حركة الشباب عدداً كبيراً من الأطفال من المدارس والقرى لضمهم إلى صفوفها. ومن المعروف أن بعض الأطفال يسافرون لوحدهم ويسلكون طرقاً خطرة إلى مدن تعتبر آمنة من أجل الهروب من حركة الشباب، وأن منظمات المجتمع المدني تعتني بهم. ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يضم سكان الصومال أحد أعلى نسب الشباب في العالم. وتشير التقديرات إلى أن ٧٥ في المائة من سكانه يقل عمرهم عن ٣٠ سنة. ولم يُجر أي إحصاء رسمي للسكان في الصومال منذ ما قبل انهيار نظام سياد بري.

٥٥- وتكاد تكون مشاركة الشباب في صنع القرار منعدمة بسبب التمييز القائم على أساس الانتماء العشائري والثقافي وعلى أساس السن ومستوى التعليم والفقر. وتعاني الشابات أكثر من غيرهن من هذا الاستبعاد. ونسبة الأمية مرتفعة بين الشباب إذ لا يستطيع حوالي ٥٥ في المائة منهم القراءة أو الكتابة. وتعكس الأرقام حقائق قاسية ويمكن أن تفسر سبب انضمام بعض الشباب إلى حركة الشباب أو الجماعات المسلحة الأخرى طواعية.

٥٦- ويخضع بعض الشباب الذين استُعيدوا بعد أن اختطفتهم حركة الشباب أو الذين تمكنوا من الفرار منها إلى برامج لإعادة التأهيل. وقد زار الخبير المستقل معسكرين لإعادة تأهيل الأطفال المستعادين، أحدهما في مقديشو والآخر في أرض البنط. واطَّلع الخبير المستقل على ما يتلقاه هؤلاء الأطفال من تدريب مهني ومشورة نفسية - اجتماعية، ويبدو أن أغلبيتهم لم يبلغوا سن الرشد بعد. ويتعلم الأطفال في إطار هذه البرامج مهارات تتراوح بين إصلاح الهاتف

المحمول ودورات في الكهرباء والسباكة إصلاح السيارات. وفي أرض البنط، علم أن ثمة أطفالاً يقضون أحكاماً بالسجن تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة أصدرتها المحكمة العسكرية بتهمة القتال مع حركة الشباب. وتتفاوض اليونيسف ومنظمات المجتمع المدني مع سلطات أرض البنط لتخفيف هذه الأحكام، لأن الأطفال جُنِّدوا بالقوة وكانوا بالتالي ضحايا ولا ينبغي تعريضهم لعقاب مزدوج. وبالإضافة إلى ذلك، توفر اليونيسف التدريب للسلطات الصومالية فيما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم.

٥٧- ويثني الخبير المستقل على اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني لما قدمته من حماية ودعم قيِّمين لهؤلاء الأطفال. كما يعرب عن تقديره للحكومة الاتحادية وحكومة أرض البنط، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، واليونيسيف، ومراكز إعادة التأهيل لترتيبهم هذه الزيارات. ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والمادي لهذه المراكز ويحث الحكومة على تمويلها لإعادة تأهيل الأطفال المستعادين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

سادساً- حقوق المرأة، ودور آليات العدالة التقليدية (الحير) وإقامة العدل

٥٨- لا تزال المرأة في الصومال تعاني من عدم حصولها على حقوقها بسبب عدم وجود إطار قانوني ملائم وعدم وجود مؤسسات قوية لتطبيق القانون والنظام. فالعوامل ذات الصلة بالصراع، مثل التهجير والاغتصاب على يد عصابات من الشباب ورجال مجهولين يرتدون الزي العسكري، والممارسات التقليدية مثل الزواج القسري للفتيات وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فاقمت انتهاك حقوق النساء في الصومال. وواصل الخبير المستقل خلال البعثة الدعوة إلى تعزيز حماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني وإلى ضرورة اعتماد تشريع لمكافحة الجرائم الجنسية وتقديم الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية لضحايا هذا العنف.

٥٩- وتناول أيضاً دور آليات العدالة التقليدية (الحير) في حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني. وأعرب عن قلقه وأسفه إزاء المعلومات التي تشير إلى أن الاعتداءات الجنسية ضد النساء لا تزال منتشرة وأن مرتكبيها يفلتون من العقاب، مستشهداً بالهجوم الذي تعرضت له فتاة صغير، في تشرين الأول/أكتوبر، على يد أحد أفراد قوات أرض البنط الأمنية الذي لم يُلق القبض عليه ولم يحاكم، بحسب ما ذكرت التقارير. وقد أُرسلت الفتاة للعلاج خارج البلد بتمويل من أحد المتبرعين.

٦٠- وفي الولايات الإقليمية التي تشكلت حديثاً، تفاقمت هشاشة وضع النساء والفتيات بسبب أزمة الغذاء. فهناك نقص حاد في القدرات، ما يجعل من الصعب توفير الحماية للنساء. وفي هيرشبيلي، تواجه النساء العديد من التحديات. وقد تعرض بعضهن للاعتداء والاغتصاب أثناء ذهابهن إلى السوق أو عودتهن منها. وفي بعض الأحيان، اغتُصبت النساء ثم قتلت. وأُجبرت بعض النساء اللاتي أصبحن حوامل بعد تعرضهن للاغتصاب على مغادرة قراهن، وأصبح أطفالهن عرضة لخطر القتل. وفي بعض الأحيان، تنتحر المرأة ما لم تتمكن من مغادرة قريتها للولادة في مكان آخر. ولا توجد مراكز توفر الاستشارات أو الدعم النفسي - الاجتماعي لهؤلاء الضحايا. وعلى الرغم من جهود التوعية، تفيد التقارير بأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لا يزال قائماً، لأن الأشخاص الذين يمارسون هذا التشويه لا يملكون سبيل عيش بديلاً.

٦١- وتسجل غالمودوغ معدل وفيات مرتفعاً بين الأطفال والأمهات بسبب النقص في عدد القابلات والمراكز الصحية. ولا تستطيع النساء الحصول على الرعاية السابقة للولادة أو اللاحقة للولادة ويموت الكثير منهن أثناء الولادة. ولا توجد دور أيتام لاستقبال اللقطاء. كما تسجل الولاية معدل أمية مرتفعاً جداً. وأُبلغ الخبير المستقل بحادثة اغتصاب وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إثر نزاع عشائري قام خلاله أحد أفراد عشيرة ما بمهاجمة فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة بسكين واغتصابها، ما تسبب لها بإصابات جسدية خطيرة. ولم تلاحق حكومة غالمودوغ الجاني المزعوم قضائياً بسبب الافتقار إلى القدرات والموارد اللازمة.

٦٢- وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمد مجلس الوزراء الاتحادي مشروع قانون الجرائم الجنسية. ومشروع القانون هذا ثمرة تعاون بين الحكومة الاتحادية وخبراء فنيين دوليين ومحليين، بينهم قضاة وضباط شرطة ومدعون عامون ومحققون وأعضاء في منظمات المجتمع المدني ورجال دين. ويأتي مشروع القانون في أعقاب تشريعات مماثلة اعتمدت في أرض البنط عام ٢٠١٦[١٣]. وعلى عكس قانون العقوبات لعام ١٩٦٢، صُمم هذا المشروع خصيصاً للتصدي للجرائم الجنسية في الصومال. وقد يكون مشروع القانون، بمجرد اعتماده، بمثابة نموذج للبلدان الأخرى المتأثرة بصراع في جميع أنحاء العالم[١٤]. ويثني الخبير المستقل على الحكومة الاتحادية لاتخاذها هذه الخطوة الجريئة والمهمة للغاية. كما يثني على منظمة المساعدة القانونية العالمية، وهي منظمة دولية غير حكومية ساهمت مساهمة كبيرة في صياغة مشروع القانون والترويج له.

٦٣- وسيوفر المشروع، بمجرد تحوله إلى قانون، إطاراً قانونياً ضرورياً لحماية حقوق المرأة في الصومال. وسيعزز تنفيذه الفعال إعمال حقوق الإنسان بقدر كبير. لكن القوانين وحدها لن تستعيد حقوق المرأة ما لم تتبن الحكومات والمجتمع ككل التعديلات القانونية، كما فعلت ولاية أرض البنط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما سُويت قضية اغتصاب جماعي خارج إطار قانون الجرائم الجنسية.

٦٤- وفي هذا السياق، يسعى الخبير المستقل إلى عقد مؤتمر وطني من شأنه أن يعزز جملة أمور بينها هذه الصكوك القانونية وينشرها على الشيوخ التقليديين والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية وسيتناول أيضاً دور نظام العدالة التقليدي (الحير) في حماية حقوق المرأة في الصومال.

سابعاً- أرض البنط

٦٥- زار الخبير المستقل أرض البنط لتقييم حالة حقوق الإنسان منذ زيارته السابقة. ولا تزال أرض البنط تنعم بسلام نسبي مقارنة ببقية وسط الصومال الجنوبي، رغم الصراع الدائر منذ أشهر بين قوات أرض البنط وقوات أرض الصومال في إطار النزاع المستمر منذ فترة طويلة في منطقتي ساناغ وسول. ولا تزال الهدنة مستمرة بين أرض البنط وغالمودوغ، وهي ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد تتنازع معها على الحدود. وما دامت هذه الصراعات دون حل، فإنها لا تؤثر فقط على حقوق الإنسان الأساسية لسكان الأقاليم فحسب، بل تقوض أيضاً عملية السلام

(١٣) انظر A/HRC/36/62، الفقرة ٧٠.

(١٤) تجري حالياً مناقشات بين منظمة المساعدة القانونية العالمية ووزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة وحقوق الإنسان في أرض جوبا حول صياغة مشروع قانون مماثل لمشروع قانون الجرائم الجنسية في أرض جوبا.

والمصالحة في الصومال. وتضمن أرض البنط أيضاً ألا يتعزز وجود حركة الشباب وهجماتها في جبال غلغلا.

٦٦- وأُبلغ الخبير المستقل بمبادرة مراكز السبل البديلة لتسوية النزاعات، التي أطلقتها حكومة أرض البنط بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد نُفذت المبادرة بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية، وهي منظمة دولية غير حكومية تنشط في مجال بناء القدرات والتدريب في الصومال. والمبادرة عبارة عن دمج نموذجي للآليات القضائية الرسمية والتقليدية (الحير)، حيث يقوم الشيوخ التقليديون بتسوية النزاعات المدنية، لكن الإجراءات تُسجَّل والقرارات تُنفَّذ عن طريق النظام الرسمي. ولتعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيقها، ترسل أرض البنط بانتظام قضاة إلى القرى النائية للنظر في القضايا. لكن المسافات الطويلة التي يجب أن يقطعها هؤلاء القضاة لا تزال تعيق عملهم.

٦٧- وفيما يتعلق بقضية الاغتصاب الجماعي، ذكرت السلطات أن التعاون بين نظام العدالة الرسمي وعلماء الشريعة والشيوخ التقليديين كفل تحقيق العدالة للضحية. ويقضي جميع الشباب المتورطين بالقضية عقوبات بالسجن إضافة إلى دفعهم تعويضات مادية للضحية. وعلم الخبير المستقل بوجود مختبر جنائي من شأنه أن يعزز التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني ويعزز تحقيق العدالة لهؤلاء الضحايا في أرض البنط. وقد أُسس المختبر بدعم مالي من السويد وهو الأول من نوعه في الصومال.

٦٨- ومن الممارسات السلبية التي أُبلغ بها الخبير المستقل التماس الآباء من المحاكم تأديب أبنائهم الشباب الذين ينخرطون في سلوك غير اجتماعي أو يتعاطون المواد المخدرة عن طريق إرسالهم إلى السجن. وقد طالت هذه الممارسة عدداً من الشباب الصوماليين في الشتات، الذين زُعم أنهم أُعيدوا إلى أرض البنط للخضوع لهذا النوع من العقاب. وتنتهك هذه الممارسة حقوق الشباب في افتراض البراءة، لأنهم غير متهمين أو مدانين بأي جرائم جنائية.

٦٩- وخلال اجتماع الخبير المستقل بالمدعي العام بالنيابة، وكبير القضاة ووزير العدل، تبين أن هذه الممارسة معروفة لدى الحكومة. وأفيد بأن السجون مزدحمة بسبب السجن غير القانوني لهؤلاء الشباب، رغم إنكار ذلك. ويحث الخبير المستقل أرض البنط على معالجة مشاكل الجنوح الاجتماعي من خلال برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بدلاً من العقوبات الجنائية.

٧٠- وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال أرض البنط تسجل نمواً اقتصادياً بفضل تشييد البنى التحتية الأساسية الحيوية، مثل إنشاء مطار جديد ومزارع لتوليد الطاقة الشمسية، واستمرت في استضافة المشردين داخلياً الذين يتمتعون بخدمات حيوية، بما في ذلك الإضاءة عن طريق الطاقة الشمسية في مستوطناتهم في مدينة غروي، على قدم المساواة مع غيرهم من السكان.

ثامناً- أرض الصومال

٧١- لم يتمكن الخبير المستقل من زيارة أرض الصومال أثناء البعثة. ومع ذلك، استطاع من خلال رصد موثوق عن بُعد تسجيل بعض التطورات الإيجابية وكذلك بعض التطورات السلبية التي أثرت على حقوق الإنسان. فقد أجرت أرض الصومال انتخابات رئاسية في ١٦ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وانتُخب رئيس جديد، هو موسى بيهي عبدي، بعد ١٧ عاماً من حكم الرئيس أحمد محمد محمود، المعروف باسم "سيلانو". ورغم أن الانتخابات اعتُبرت حرة ونزيهة، يلاحظ أيضاً أن فترة ما قبل الانتخابات شهدت الكثير من المضايقات والترهيب، وأن أحد الوزراء أغلق تلفزيون كالسان تعسفاً لبثه تقريراً عن نشاط انتخابي لأحد المرشحين الرئاسيين. واستمر ترهيب الصحفيين في فترة ما بعد الانتخابات. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أُغلقت محطتان تلفزيونيتان واعتُقل صحفيون بسبب مزاعم عن إعداد تقرير مزعزع للاستقرار. وتعرض الصحفيون للترهيب والسجن بسبب إعدادهم تحقيقات استقصائية عن الفساد أو موضوعات تعتبر حساسة، مثل اتفاقات الاستثمار المتعلقة بميناء بربرة.

٧٢- وتواصل أرض الصومال معاقبة الأشخاص الذين يروجون للوحدة الوطنية. فقد حُكم على شاعرة ألفت قصيدة تمجد الوحدة الوطنية بالسجن لمدة ثلاث سنوات، في ١٥ أبريل/نيسان ٢٠١٨، لكنها استفادت من عفو أصدره الرئيس الجديد فيما بعد. واستفاد زعيم تقليدي كان قد سجن في الآونة الأخير من عفو رئاسي أيضاً. ويحث الخبير المستقل سلطات أرض الصومال على التقيد بالتزامات حقوق الإنسان التي تعهدت بها جمهورية الصومال الاتحادية.

٧٣- وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقر مجلس النواب مشروع قانون الاغتصاب. ونقح مجلس الشيوخ، المعروف باسم غورتي، مشروع القانون في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فبعد أن كان التعريف القانوني للطفل هو كل شخص يبلغ الثامنة عشرة أو يقل سنه عن ذلك بات التعريف هو كل شخص يبلغ الخامسة عشرة او يقل سنه عن ذلك، وألغى القانون إعفاء الآباء والأجداد من العقاب في حالة تورطهم في حالات تزويج قسري. وأبطلت هذه التغييرات الحماية التي أدخلها مشروع القانون المتعلق بالاغتصاب. غير أن القانون جرم الاغتصاب في أرض الصومال لأول مرة.

٧٤- ويحث الخبير المستقل السلطات الاتحادية وسلطات أرض الصومال على التحلي بالحكمة والمشاركة في المحادثات والمفاوضات لحل خلافاتهما المستمرة منذ زمن طويل سعياً إلى تحقيق السلام والتنمية في الصومال. وينبغي حل الخلافات التي ظهرت مؤخراً بسبب الامتياز المقترح المقدم إلى شركة موانئ دبي العالمية للاستثمار في ميناء بربرة، بما فيه خير الشعب الصومالي بأكمله.

٧٥- وعلى غرار ذلك، يحث الخبير المستقل أرض البنط وأرض الصومال على حل نزاعهما حول سول وسانا غ من أجل تحقيق السلام والتنمية لكل الشعب الصومالي.

تاسعاً- بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٧٦- التقى الخبير المستقل، أثناء بعثته إلى الصومال، بمسؤولين من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمتابعة مجموعة من القضايا، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها بعثة الاتحاد الأفريقي لتعزيز القانون الدولي الإنساني وآليات الامتثال والمساءلة في مجال حقوق الإنسان. واستفسر أيضاً عن الانسحاب التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. فجميع هذه القضايا لها آثار أوسع على حقوق الإنسان في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

٧٧- وأثنى الخبير المستقل على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما قدمته من تضحيات وما حققته من إنجازات وأشاد بالبلدان المساهمة في قواتها وقدم التعزية إلى البلدان التي قتل جنود لها في تفجير بعبوات ناسفة يدوية الصنع زرعتها حركة الشباب أو أثناء المعارك. وحث البعثة على ضمان امتثال قواتها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء العمليات كما حثها على حماية السكان المدنيين.

٧٨- وذكرت بعثة الاتحاد الأفريقي أنها اعتمدت إجراءات تشغيلية ومبادئ توجيهية موحدة تشمل ما يلي: السياسة المتعلقة بالنيران غير المباشرة؛ وقواعد الاشتباك لعام ٢٠١٢؛ وتوجيه للقادة عن مسؤولياتهم أثناء العمليات؛ والسياسة المتعلقة بمعاملة المقاتلين السابقين؛ وإجراءات التعامل مع الأشخاص المحتجزين لدى بعثة الاتحاد الأفريقي. وذكرت أيضاً أنها أجرت تدريباً لقواتها في مجال حقوق الإنسان قبل نشرها. وكجزء من تحضير قوات الأمن الصومالية لتولي المسؤولية الأمنية، دربت البعثة ضباطاً من الجيش الوطني الصومالي والأجهزة الوطنية للمخابرات والأمن ومسؤولين من الوزارات المعنية بحماية الأطفال والنساء، وقد استخدم هؤلاء المهارات المكتسبة لتدريب صوماليين آخرين. وأكدت البعثة أنها حققت بعض الإنجازات الهامة في هذا الصدد.

٧٩- وذكرت البعثة أنها عينت موظفين لحقوق الإنسان لدعم القيادة ومساعدة مجالس التحقيق خلال تحقيقاتها في الانتهاكات المزعومة لقواتها. وأفادت بأن التدابير التي اتخذتها قلصت إلى حد كبير حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين[١٥]. ومع ذلك، حددت البعثة الصعوبات التي أعاقت تنفيذ توصيات مجالس التحقيق في حالات ثبوت الذنب. وقالت إنها تفتقر إلى التمويل اللازم لدفع الهبات لضحايا عملياتها، ما يضر بسمعتها. ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين الآخرين على مواصلة توفير الموارد المالية لبعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينها من تعويض الضحايا في حالات الإصابات في صفوف المدنيين.

٨٠- ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي وقف دعم الأمم المتحدة للتدريب السابق للنشر الذي تقدمه البعثة، وهو أمر يؤثر على بعض البلدان المساهمة بقوات أكثر من غيرها. ويحث الخبير المستقل الأمم المتحدة على تجديد دعم هذا التدريب للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه.

٨١- وفيما يتعلق بتنفيذ ميثاق الأمن الذي تم التوصل إليه في إطار نتائج مؤتمر لندن الذي عقد في أيار/مايو عام ٢٠١٧ بشأن الصومال وقرارات مجلس الأمن، أحاط الخبير المستقل علماً بالانسحاب الأول عام ٢٠١٧ لما مجموعه ١ ٠٠٠ جندي من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. كما أحاط علماً بالخطة الانتقالية للحكومة الاتحادية التي اعتُمدت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، بعد مؤتمر الأمن المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد اتفقت الحكومة والمجتمع الدولي على خطة انتقالية تمكّن الصومال من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه، استناداً إلى شروط وجداول زمنية واقعية. وأحاط الخبير المستقل علماً كذلك بقرار مجلس الأمن ٢٤١٥(٢٠١٨) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الذي أشار فيه إلى الإذن للاتحاد

(١٥) انظر A/HRC/36/62، الفقرة ٧٩.

الأفريقي أن يخفض مستوى الأفراد النظاميين إلى ما عدده ٦٢٦ ٢٠ فرداً، بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٨٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، حذر رؤساء الدول والوزراء من البلدان المساهمة بقوات من أن سحباً تدريجياً غير واقعي سيؤدي إلى تقويض المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبينما يحيط الخبير المستقل علماً بشواغل البلدان المساهمة بقوات، فإنه يحث المجتمع الدولي على ضمان دعم خطة الصومال الانتقالية وتنفيذها بالكامل. وتقع على عاتق الحكومة الاتحادية الصومالية وقواتها المسؤولية الأساسية عن ضمان أمن الولايات ومؤسساتها وشعبها، وهي مسؤولية لا يمكن تفويضها لأحد. وبدون الأمن، يمكن أن تتعرض الانتخابات المتوقع إجراؤها في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١ للخطر.

عاشراً- الصراعات بين العشائر وثقافة السلاح

٨٣- يشدد الخبير المستقل بقوة على أهمية تعزيز مؤسسات القانون والنظام والعدالة في الصومال، حتى يتمكن الشعب الصومالي من التخلي عن ثقافة السلاح والعنف بين العشائر وداخل العشيرة الواحدة، وهو عنف متفش أدى إلى العديد من الوفيات في صفوف المدنيين. وبسبب غياب مؤسسات العدالة القوية، تميل العشائر إلى حل نزاعاتها عن طريق العنف. والجهود الحالية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء محاكم متنقلة هي البداية، لكن وتيرة بناء مراكز الشرطة والمرافق الإصلاحية والمحاكم في جميع أنحاء البلد لا تزال بطيئة. وينبغي تكرار نموذج مجمع محكمة مقديشو في أماكن أخرى[١٦]. وبدون هذه البنية التحتية، ستواصل الغالبية العظمى من الشعب الصومالي حل نزاعاتها باللجوء إلى الآليات التقليدية، أو، الأسوأ من ذلك، تسويتها من خلال العنف، أو ستضطر إلى الرضوخ لعدالة حركة الشباب الصارمة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، ما لم تُهزم. ومن هنا كانت الحاجة إلى تمويل إصلاحات قطاع العدالة وبناء المؤسسات بالتوازي مع إصلاحات قطاع الأمن.

حادي عشر- الاستنتاجات

٨٤- يعرب الخبير المستقل عن تقديره لحكومة الصومال الاتحادية وسلطات أرض البنط على تعاونهما معه خلال بعثته الخامسة. ويثني على الحكومة الاتحادية وشعب الصومال لما أحرزه من تقدم منذ بعثته الرابعة إلى الصومال في أيار/مايو ٢٠١٧. ورغم استمرار تهديد حركة الشباب، يدل التحسن في الحوكمة وعملية بناء السلام على أن حالة حقوق الإنسان في الصومال باتت في مسارها الصحيح نحو التعافي. وينوه الخبير المستقل مرة أخرى بالتحول الاقتصادي الواضح في الصومال.

٨٥- وعلى المستوى المؤسسي، يشيد الخبير المستقل بعملية مراجعة الدستور. ويقول إن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يعكس الثقة في عملية السلام والمصالحة الجارية ويبين الحاجة إلى المساءلة. ويثني على الحكومة الاتحادية لتنفيذها توصية قديمة لمجلس حقوق

(١٦) انظر A/HRC/36/62، الفقرة ٤١.

الإنسان. وستضطلع اللجنة، بمجرد تشغيلها الكامل، بدور حيوي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال.

٨٦- ويستحق برنامج حقوق الإنسان المشترك واعتماد مبادرة الحلول الدائمة للمشردين داخلياً دعم المجتمع الدولي لتنفيذهما في الوقت المناسب.

٨٧- وتكتسي إعادة تأهيل الشباب المستعادين من حركة الشباب أهمية بالغة لحماية حقوق الأطفال. ويجب تعزيز الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني التي ترعى الأطفال وتنفذ برامج إعادة التأهيل.

٨٨- ويثني الخبير المستقل على الحكومة الاتحادية لالتزامها بالاضطلاع بمسؤوليتها الشرعية والأساسية عن أمنها، ويثني أيضاً على بعثة الاتحاد الأفريقي لالتزامها المستمر بإحلال السلام والمصالحة في الصومال، حيث تقاتل جنباً إلى جنب مع القوات الوطنية الصومالية. ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للخطة الانتقالية وتوفير الموارد لإنفاذ الخطة إنفاذاً تاماً.

٨٩- وتشكل الصراعات بين أرض الصومال وأرض البنط وبين أرض البنط وغالمودوغ مصدر قلق وهي تهدد التماسك الوطني والسلام والمصالحة والتنمية. فالصراعات المسلحة بين فئات الشعب الواحد تؤدي إلى خسائر غير ضرورية في الموارد. ويجب إيجاد حل طويل الأمد من أجل إحلال سلام دائم في الصومال.

٩٠- ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للصومال لتمكينه من التصدي لتحديات حقوق الإنسان والأمن والتنمية مثل أي دولة نامية أخرى. ويدعو الخبير المستقل إلى توفير التمويل المناسب لمؤسسات الحكم المدنية، مثل المحاكم والوزارات والولايات الإقليمية، من أجل تعزيز قدرة كل منها على الاضطلاع بولايتها والوفاء بالتزاماتها الخاصة بالحوكمة. ولذلك يدعو جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مواصلة دعمهم للصومال.

ثاني عشر- التوصيات

٩١- في ضوء ما تقدم، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى الحكومة الاتحادية:

(أ) ضمان تنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان وأي آليات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك توصيات منظمة العمل الدولية؛

(ب) وضع اللمسات الأخيرة على تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتزويدها بالموارد الكافية؛

(ج) ضمان نشر الموارد المحلية لتنفيذ برنامج حقوق الإنسان المشترك، لإثبات ملكيتها له واجتذاب التمويل من الشركاء؛

(د) وضع شروط لحل النزاعات التي طال أمدها على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات فيما يتعلق بالمطالبات الإقليمية والحدود بين مختلف مكونات الصومال؛

(هـ) اتخاذ تدابير ملموسة لتعديل قانون الإعلام أو اعتماد قانون إعلام جديد ومراعاة مساهمات أصحاب المصلحة عند تعديل أو اعتماد القانون الجديد؛ وضمان حقوق الصحفيين وحرية وسائط الإعلام؛

(و) الكف عن مضايقة الصحفيين أو تخويفهم أو اعتقالهم تعسفاً، وضمان عدم تعرضهم للاعتداء أو الاغتيال؛

(ز) التعجيل في عملية وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون الجرائم الجنسية كي يتمكن البرلمان من اعتماده والموافقة عليه بسرعة؛

(ح) حشد الموارد المحلية والخارجية، بما في ذلك موارد القطاع الخاص، من أجل التنفيذ المستدام لمبادرة الحلول الدائمة للمشردين داخلياً، وتقييم آثار الجفاف والاحتياجات والتأقلم والتعافي بعده؛

(ط) وضع حلول دائمة لضحايا الفيضانات، بما في ذلك الانتقال إلى أراض أعلى؛

(ي) ضمان الحماية القانونية لضحايا الإخلاء القسري، بما في ذلك الانتصاف القانوني وسبل الانتصاف، والالتزام بالمبادئ التي تعمل من خلالها مبادرة الحلول الدائمة، ولا سيما مبدأ النهج المتكامل؛

(ك) مراجعة القوانين التي تنظم ملكية الأراضي وحقوق الملكية على وجه السرعة من أجل ضمان حق المشردين داخلياً في عدم التعرض لعمليات إخلاء قسري؛

(ل) استكمال وتقديم تقرير الصومال إلى لجنة حقوق الطفل؛

(م) تعزيز حماية الأطفال من الاختطاف على يد حركة الشباب وإنشاء مراكز لإعادة تأهيل الأطفال المستعادين من حركة الشباب، وزيادة الدعم المقدم إلى المراكز التي تديرها منظمات المجتمع المدني؛

(ن) الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد تشريع بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الصومال؛

(س) الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ع) الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛

(ف) التصديق على اتفاقية كمبالا؛

(ص) الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الأساسية التي لم تنضم إليها بعد.

٩٢- كما يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين الآخرين:

(أ) النظر في الآثار المترتبة على الميزانية عند تقديم التوصيات، لكفالة تمويلها بالكامل، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على عاتق الدول، ولا سيما الدول الخارجة من صراع أو حرب أهلية؛

(ب) دعم الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في تنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، وتقييم الأثر والاحتياجات فيما يتعلق بالجفاف، وإطار التأقلم والتعافي بعده، ومبادرة الحلول الدائمة لتعزيز حماية وتأقلم ضحايا التشريد الناجم عن النزاعات، والجفاف والفيضانات؛

(ج) مواصلة الدعم المالي للحكومة الاتحادية ولبعثة الاتحاد الأفريقي في قتالها ضد حركة الشباب؛

(د) التنسيق مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتمويل الخطة الانتقالية في قطاع الأمن وتدريب قوات الأمن الوطنية والشرطة الصومالية، من أجل القيام بمهمة حفظ القانون والنظام والوفاء بالتزاماتهما في مجالي الأمن والدفاع بفعالية؛

(هـ) ضمان توفير تمويل كاف ومتناسب وملائم من أجل تعزيز قدرة مؤسسات حقوق الإنسان والعدالة، حتى يتسنى لها دعم التحول الديمقراطي بعد الفترة الانتقالية؛

(و) توفير الموارد المالية لبعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينها من تعويض الخسائر في صفوف المدنيين وتقديم الدعم للتدريب السابق للنشر؛

(ز) استئناف تمويل البلدان المساهمة بقوات التي لا تستطيع تمويل تدريبها الخاص السابق للنشر؛

(ح) ضمان أن يكون انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقاً لشروط ومواعيد زمنية واقعية بعد إجراء تحليل استراتيجي مناسب للتهديد الذي قد يشكله أي انسحاب متسرع.

٩٣- كما يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي:

(أ) مواصلة السعي إلى الانسحاب تدريجياً من الصومال على أساس قرارات مجلس الأمن والشروط المنصوص عليها في الخطة الانتقالية، ولا سيما استعداد قوات الأمن الوطنية الصومالية لتولي المسؤوليات الأمنية؛

(ب) الاستمرار في تنفيذ نظام تتبع الإصابات المدنية من أجل تقليل عدد الوفيات غير المقصودة في صفوف المدنيين وضمان المساءلة عن وفيات المدنيين؛

(ج) ضمان استمرار التدريب على حقوق الإنسان لقواتها لضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها، وتقاسم نتائج تحقيقات مجلس التحقيقات مع الحكومة الاتحادية الصومالية وشركاء الأمم المتحدة أثناء مشاوراتهم المنتظمة، والذين يتعين عليهم أيضاً وضع ثقتهم في مجالس تحقيقات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٩٤- ويقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع المدني:

(أ) مواصلة أعمال الدعوة من أجل الحصول على موارد كافية من المجتمع الدولي والحكومات والقطاع الخاص كي يتمكن من تنفيذ ولاياته الترويجية؛

(ب) مواصلة مناصرة حقوق الفئات المهمشة، بما في ذلك المشردون داخلياً، وأبناء العشائر الصغيرة، والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ج) ضمان الترويج لدور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتوعية الجمهور به لضمان حصولها على تمويل كاف من الحكومة وضمان ممارستها لاستقلاليتها ونزاهتها.